ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

"الجندر والتغيّرات في العلاقات الأسرية المسلمة"

إعداد الباحثان:

عبير قاسم صلاح

د.حسن علي الصديق

جامعة الإمام الأوزاعي – بيروت

https://doi.org/10.36571/ajsp8622

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل أثر الخطاب الجندري المتنامي داخل البيئة الجامعية، مع التركيز على دور الجمعيات النسوية في إعادة تشكيل وعي الطالبات بقيم الجندر وتمثيلاته. اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً استخدم الاستبيان لجمع البيانات من عينة بلغ عددها (306) طالبة، جرى تصنيفهن بحسب نوع الجمعية التي ينتسبن إليها: نسوية وغير نسوية. وتناول البحث ثلاثة محاور رئيسة: مستوى التعرض لقيم الجندر في المحاضرات، ودرجة تبني هذه القيم لدى الطالبات، والعلاقة بين الانتماء الجمعياتي ومواقف الطالبات من قضايا الجندر.

أظهرت النتائج وجود تباينات واضحة بين الطالبات تبعاً لانتمائهن الجمعياتي؛ حيث كشفت التحليلات الإحصائية عن علاقة ذات دلالة بين نوع الجمعية وأسباب الانتساب إليها، إذ تنتسب الطالبات في الجمعيات النسوية بدرجة أكبر للدفاع عن حقوق المرأة، بينما يميل أعضاء الجمعيات غير النسوية إلى الانتساب لأغراض تدريبية وتنموية. كما أكدت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين في مستوى حضور قيم الجندر في المحاضرات، إذ سجّلت المنتسبات إلى الجمعيات النسوية متوسطاً أعلى في التقاط المفاهيم الجندرية مقارنة بغير النسويات.

وأسفرت نتائج معامل الارتباط عن وجود علاقة إيجابية مهمة بين حضور الجندر في المحاضرات ومستوى تبنيه لدى الطالبات النسويات، في حين لم تُسجَّل أي علاقة ذات دلالة لدى الطالبات غير النسويات. وتدل هذه النتائج على أن الجمعيات النسوية تمثل قناة فعالة لنشر الخطاب الجندري داخل الجامعة، بما قد ينعكس سلباً على ثوابت الأسرة والقيم المجتمعية، ويبرز الحاجة إلى متابعة هذا الأثر وتطوير سياسات تعليمية وجامعية قادرة على مواجهة التأثير الأيديولوجي غير المتوازن.

وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز الوعي النقدي بقضايا الجندر، وتفعيل الرقابة على الأنشطة التي تتبنى مضامينه، مع دعم مبادرات توعوية بديلة تعكس منظوراً قيمياً متوازناً يحافظ على الهوية الثقافية والدينية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجندر؛ الجمعيات النسوية؛ القيم الجندرية؛ الطالبات الجامعيات؛ الخطاب الجندري؛ الأدوار الاجتماعية؛ الأسرة؛ الوعي الجندري؛ التعليم العالي؛ التأثير الجمعياتي.

المقدّمة:

رأت بعض التيارات الفكرية الغربية أنَّ الأسرة شكلٌ من أشكال السيطرة الأبوية السلطوية، وأنَّ شرط الإبداع والتجاوز يتم من خلال التمرّد على كل أشكال الأبوية ومنها الأسرة.

ومع انتشار الحركات النسوية، وبروز مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" تجلياً واضحاً للقضاء على سمات التفرُّد والتمايز الطبيعي بين الجنسين. إذ أنّه لم يقتصر الجندر، على الإرغام بقبوله والعمل به، أو على التوسُّع في مضامينه ليطال ما أُطلق عليهم المِثْليّين والمِثْليّات؛ بل تحوّل من خلال ذلك إلى مشروعٍ لتغيير اجتماعيٍّ وثقافيٍّ وسلوكيٍّ خاصَّة تجاه المرأة والمنظومة الأَسَريَّة والعلاقات بين الجنسين، وقد استند في ذلك إلى مُرتكزاتٍ نظريَّةٍ ومفاهيم أساسيَّة استخدمت على نطاقٍ واسع في أدبيّات الأُمَم المُتّحدة وجمعيّات المجتمع المدنيّ، مثل: " تعدّد أشكال الأسر"، و " المساواة" و " المثلية"، و" الثقافة الذكوريَّة"، و" السُّلطة الأبويَّة"، و" الهُويَّة الجندريَّة" و" تمكين النساء والفتيات"... وسوى ذلك ممّا حوّلته الأُمَم المُتّحدة إلى حقوق عالميَّة للنساء كافة. فكيف يسهم مفهوم الجندر في التأثير على البنى الأسرية للمجتمعات الإسلامية، وكيف سيتم بناءً عليه إعادة تشكيل العلاقات الأسرية؟ وهنا تأتي الإشكالية الرئيسية للبحث، ما مدى تأثير مفهوم الجندر على العلاقات الاسرية في المجتمعات الإسلامية؟ ومن استبعاد تحقّق هذه المعقولية، ينبثق سؤالان في هذا المجال، وهما:

- ما هو مصير العلاقات الأسرية في المجتمعات الإسلامية في ضوء انتشار مفهوم الجندر؟
- وما التغيرات المجتمعية والقيمية التي أحدثها أو قد يحدثها الخطاب الجندري على مستوى هذه العلاقات؟

ويمكن أن نطرح ابتداءً ثلاث فرضيات في مقام الإجابة عن تلك الأسئلة، فنقول:

- تؤدّي الطروحات النسوية المدعومة من المؤتمرات الدولية، معالجتها للإشكاليات النمطية المرتبطة بالعلاقات الأسرية، الى طرح بدائل تتعلّق بتعدّد أشكال الأسر وتحديد النسل والإنجاب، بما قد يثير إشكالية عدم توافقها مع القيم المجتمعية السائدة.
- قد يؤدي انتقال مفهوم الجندر الى المجتمعات الإسلامية الى تراجع القيم الأسرية التقليدية، من خلال التأثير على مفهوم القوامة والسلطة الأبوية، بما ينتج عنه تحوّلات في البنية القيمية داخل الأسرة تبعاً لمدى تأثّرها بالخطاب الجندري.
- تتراجع بعض القيم المجتمعية إثر انتقال مفهوم الجندر، الذي يعيد تشكيل التصورات المتعلقة بالأمومة والإنجاب وحرية المرأة في ملكيتها لجسدها التي قد لا تنسجم مع القيم المجتمعية والدينية الموروثة.

وبناءً عليه يمكن تناول الإستراتيجيات الآتية:

1_ الاعتراف بأشكال متعدّدة للأسرة غير الأسرة القائمة على الزواج:

شهدت الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس حقوق الإنسان (AWID)[1]، قراراً خطيراً حول حماية العائلة، وتم التركيز على كبار السن. وإنّ هذا القرار يبعث على القلق العميق للمجتمع المدني التقدمي؛ لأسباب ليس أقلّها أنّه يتطلّع إلى تمكين المفهوم الأبوي وغير المتجانس للعائلة كموضوع لحقوق الإنسان، وينقل الحقوق من أيدي أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع، وهم أفراد الأسرة (Marler, Isabel, 2017, p. 35). وتحت عنوان مبادرة الحقوق الجنسية، تابع مجلس حقوق الانسان:"... أنّ تأسيس عائلة هو حقّ لكل فرد، إلا أنّه مبدأ قائم على أساس جيد بأنّ الأسرة متنوعة ومن شأن اتباع نهج موحّد تجاه الأسرة، استبعادُ العديد من أشكال الأسر، والتمييز ضدها، والوصم بها".

وقد جاء في مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة (1994م) الاعتراف بأشكال أخرى للأسرة غير الأسرة التقليدية المسلمة، ويصرّح بأنّ هذه الأشكال تختلف حسب اختلاف الثقافة والوضع الاجتماعي لكل مجتمع. أمّا مؤتمر بكين، المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة (1995م)، تحدثت وثائقه عن أنماط الأسرة الجديدة، وهذا ما جاء صريحاً في وثائق الأمم المتحدة عند استعمالها لمصطلح "اقتران" بدلاً من "الزواج"؛ وذلك لإضفاء الشرعية على علاقات الشواذ، وإلغاء كل أشكال التمييز بين هذه العلاقات (The Editors of Encyclopedia Britannica, n.d.). وقد اتّهمت النسويات النوعيات[2] (غامبل، سارة، 2002، الصفحات 65–90) الأسرة بأنّها تخلق العراقيل أمام تطور المرأة من الناحية الإنسانية، وأصبحن ينادين ويطالبن بحرية التخطيط لأسرة المستقبل، دون التحرج من أي عقوبة قانونية أو اجتماعية إذا قامت الأسرة على أساس زواج المرأة بأخرى. فهذه الاتّفاقيّات الدُّوليّة تدعو الحكومات، إلى الاعتراف " بالأشكال المختلفة

[1] The Association for Women's Rights in Development (AWID).

[2] النسويات النوعيات: هي حركة نسوية ترى أنه لا بد من إحداث ثورة نوعية جنسية، تكون من النساء ضد الرجال، وضد السلطة الأبوية التي تتمثل في الزوج أو أب الأسرة؛ لأنهن يعتبرن أن النساء مسجونات في إطار نظام ظالم وهو نظام الأبوية أو الزوجية، حيث يتحكم الرجل فيه ويفرض سيطرته على المرأة.

للأسرة". والمقصود من ذلك، الأسرة من رجل وامرأة لا تربطهما علاقة وفق الشَّريعة الدِّينيَّة، إلى جانب الأسر المكوَّنة من الشّاذِّين جنسيًّا، وأنَّ القول بالشُّذوذ هو موقف سلبيّ من هذا السّلوك (عتريسي، طلال، 2024، صفحة 85).

2_ الدعوة لإباحة العلاقات الجنسية غير الشرعية بين الجنسين (الشذوذ الجنسي):

بدايةً تمّ إدماج بشكلٍ مُتدرّج وعبر عقود لمصطلح الجندر من خلال المؤتمرات الدَّولِيَّة الَّتِي عقدتها الأُمَم المُتّحدة، والَّتِي بدأت باستخدام مصطلحات عامّة ومقبولة، مثل: المساواة بين الجنسين، أو عدم التّمييز على أساس الجنس وصولاً إلى المساواة الجندريَّة، والهُوية الجندريَّة، والتوجُّهات الجنسيَّة. ففي المؤتمر الرابع في بكين في العام ١٩٩٥م، ألزمت الحكومات نفسها بإدماج فعليّ للبُعْد الجندريّ في جميع مُؤسّساتها، وسياستها، وصنع القرار (عتريسي، طلال، 2024، الصفحات 65–66)، وبات مطلب الاعتراف بالشّواذ بندًا ثابتًا في كلّ وثيقة تصدرها الأُمَم المُتّحدة. ومن أهم المصطلحات التي استحدثتها هيئة الأمم المتحدة لإدماج الشذوذ الجنسي والشواذ جنسيًّا في المجتمعات: هياكل الأسر، الأشكال المتعدّدة للأسرة، التنوّع، مجموعات المهمشين، الأشخاص الأكثر عرضة، العنف المبني على الجندر، المجموعات المعرّضة للخطر، الفئات المحدّدة على أساس الهوية.

مع تصاعد الموجة الجنسانية الحديثة، وتمرّد الغربيين على كل القيم والأعراف والأديان، وميلهم لتلبية كل نزواتهم وغرائزهم والاستجابة لها بأيّة وسيلة، بحثًا عن تنويع اللذة وتكثير التجربة الجنسية، نظّم أهلها أنفسهم في تنظيمات متعدّدة وبأسماء متعدّدة للمطالبة بحقوقهم أو بحقوقهن سواء الذكور الذين يعرفون بـ (Gay) . والإناث اللاتي يعرفن بـ (Lesbian) ويطالبون بأمرين (الكردستاني، مثنى أمين، 2004، صفحة 176):

1– الاعتراف بالشذوذ كحرّية شخصية، وأنّه حق من حقوق الإنسان.

2– إصدار قوانين تعترف بهؤلاء كأُسر شرعية تملك كل الحقوق الطبيعية للأسرة.

أيضاً، انتشرت هذه الظاهرةُ في العالم العربي، وتمّ تأسيس جمعياتٍ داعمةٍ للشذوذ الجنسي، وعلى رأسها "جمعية حلم"، الجمعيةُ الأولى في العالم العربي التي تهدفُ إلى حماية المثلياتِ والمثليين، ومتحولي الجنس (القاطرجي، نهى، 2010، الصفحات 12–18). ويسعى هؤلاء بشكلٍ دؤوبٍ على الصعيدين الفردي والجماعي من أجلِ دفعِ الناس إلى تقبُّل شذوذِهم، مستفيدين بذلك من الدعمِ الذي تقدّمه المؤسساتُ الدولية، والمؤتمراتُ والاتفاقيات الدولية والتي حفلت وثائقُها بمصطلحاتِ: المتحدون والمتعايشون، وحريةِ الحياة غير النمطية، والجندر، إضافةً إلى عملِ الأمم المتحدة في المنظمات التابعة لها والتي تعمل على تكريس هذه المفاهيم في برامجها، وفي دعم الشاذين جنسيًّا في العالم. وبما يتعلق بالحركات الأنثوية، فهي تنظر للمساحقة بانّها مسألة غريزية فطرية لدى المرأة حسب زعمهن[3] (بوفوار، سيمون، 2015، صفحة 141).

[3] تقول دي بفوار "أنّ يديها (أي المرأة) لتحن إلى ضمّ الجسد الناعم، واللحم الغض، وأنّها لتتمنى في جميع فترات حياتها أن تمتلك كترًا مماثلاً للكتر الذي تمنحه للذكر، وهذا يفسر لنا بقاء بعض الميول السحاقية لدى عدد كبير من النساء".

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

3_ السعي الى تحديد النسل ورفض الأمومة والإنجاب:

إنّ أوّل من دعا الى تحديد النسل وسمّيت هذه الدعوة باسمه هو" مالتوس" الذي خوّف من ازدياد عدد السكان في أوروبا. أما مفهوم تحديد النسل والذي يقصد به على مستوى الأسرة، إيقاف الانجاب على عدد محدّد من الأطفال، وعلى مستوى المجتمع يقصد به الإجراءات التي تقوم بها الدولة ضمن سياسة سكانية تستهدف الوصول بمعدلات الخصوبة إلى مستوى يتلازم مع إمكانيات المجتمع (الحسنية، سليم، 1998، صفحة 17). وقد جاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين 1995م الدعوة الى الصحة الإنجابية أو الصحة الجنسية التي ترمي الى الحرية في تقرير الإنجاب وذلك عن طريق تحديد النسل. وقد جاء عن دعاة الجندر قولهم: " فتنظيم الأسرة فضلاً عن ارتباطه بالأهداف الصحّية مرتبط أيضاً بحقوق الإنسان وبأهداف التخطيط السكاني". (عبد الغني، نجيبة، 2006، صفحة 13) فالهدف من تحديد النسل هو المحافظة على سيادة الغرب، فإنهم يشجعون في بلادهم زيادة عدد سكانهم، بينما يحاربون هذا التزايد في بلاد المسلمين عن طريق نشر حركة تحديد النسل.

وفي الأمومة، فقد كانت بداية التنكر لها ولتربية الأولاد عندما ناقشت الحركة الأنثوية موضوع الأنوثة ذاتها، فبعد أن كان أنصار المرأة يؤكّدون في البداية أن المرأة باستطاعتها أن تجمع بين العمل المنزلي والعمل الخارجي ونواحي النشاط الأخرى دون أن يؤثر ذلك على أنوثتها، أصبح أنصارها الحاليون يعبّرون عن سخطهم على تعرّض المرأة لتحمّل كل هذه الأعباء، ويتساءلون عمّا إذا كان من واجب المرأة حقًا أن تثقل كاهلها برعاية الأطفال وبالرعاية المنزلية وكل تلك المظاهر التي اصطلح المجتمع على اعتبارها أدوارًا طبيعية للمرأة باعتبارها ربّة بيت. وامتدت التساؤلات إلى معنى الأنوثة ذاتها، وعن حقيقة وجود تلك الفروق العضوية المميزة للرجال والنساء، وعمّا إذا كان من الممكن إرجاعها إلى عوامل بيئية وثقافية، وبالتالي تفقد أساسها البيولوجي، وتصبح مظاهر اجتماعية لا تستحق كل هذا الاهتمام الذي يثار حولها، وهذا معناه أن الحركة الجديدة لا تستهدف شيئًا أقل من ظهور امرأة جديدة أو نوع من النساء يختلف كل الاختلاف عمّا عهدته الإنسانية حتى الآن. (العنزي، عدنان عبدالله حريش، 2024، صفحة 258) لقد اتبعت الأنثوية طرقًا مختلفة لإبعاد المرأة عن الأمومة ودورها الفطري، ومن هذه الطرق ابتداع مصطلحات جديدة وتقسيمات جديدة كالأم البيولوجي والأم الاجتماعية والتفريق بينهما.

4_ إلغاء قوامة الرجال على النساء:

قمن النسويات بالعديد من المناقشات حول تعريف القوامة، واتّهمن المفسّرين بالذكورية وأنّهم قاموا بتفسير الآية [الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ][النساء: 34]، بما يتناسب مع الذكور، وكذلك الأحكام الشرعية فإنّها تتغيّر بتغيّر الزمان والمكان. ومن منطلق النسوية "عزيزة جبري" فإنّها تصرّح بأنّ الآية لا تعني أن الرجال هم الحماة والعائلون.

فالآية الكريمة لم تنص على تفضيل أي جنس على الآخر، وهذا فإن الرجل قوامته تكون على سبيل الإرشاد والرعاية، وليس معنى ذلك بأن يمارس السلطة المطلقة. كما ويفصل بين قوامة الرجل واستقلالية المرأة. (الجبري، عزيزة، 2012، الصفحات 199–200) أمّا الوثائق الدولية، فإنّها تعتبر القوامة انعدامًا في تساوي موازين القوى داخل الأسرة، ودونية للمرأة أو تدنّ للمركز الممنوح للمرأة داخل الأسرة، كما تعتبرها السبب الرئيس في العنف ضد المرأة؛ ومن ثم ركزّت بشكلٍ كبير على قضية إلغاء القوامة؛ عن طريق تفكيك مقوماتها وتجزئتها، وإلغائها واحدة فواحدة، وأهمها:

تقسيم المهام الأسرية بين الرجل والمرأة بالتساوي_ إلغاء طاعة الزوجة لزوجها (الاستئذان، المعاشرة الزوجية، الالتزام بمسكن الزوجية أو مسكن الأسرة) _ إلغاء التعدد_ إلغاء العدة_ إلغاء المهر_ إلغاء سلطة الرجل في التطليق _ استحداث جريمتي الاغتصاب الزوجي والعنف الجنسي.

5_ حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية:

يرى الجندريون أنّ الهوية الجنسية تشير إلى عمق إحساس الفرد الداخلي والفردي بنفسه، وقد يتوافق هذا الإحساس أو لا يتوافق مع الجنس الذي أُلحق به عند ولادته بجسده. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018–2021، صفحة 23).

أمّا حدود تلك الهوية هل هي متعلقة بالأدوار الوظيفية فقط التي تخالف بها الفطرة والدين أم هي شاملة لتغيير الجنس؟ فقد جاء عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي: " الاعتراف بنوع الجنس والقضايا ذات الصلة في كثير من البلدان، بحيث لا يستطيع مغايرو الهوية الجنسانية الحصول على اعتراف قانوني بنوع جنسهم المفضّل". وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم وجود ترتيبات لمنح الاعتراف القانوني لهويات مغايري الهوية الجنسانية، وحثّت الدول على الاعتراف بحق مغايري الهوية الجنسانية في تغيير نوع جنسهم بالسماح بإصدار شهادات ميلاد جديدة وأحاطت علماً مع الموافقة بالتشريعات التي تيسّر الاعتراف القانوني بتغير نوع الجنس. (الأمم المتحدة، 2011، الصفحات 71–73)

6_ إلغاء دور الأب في الأسرة من خلال رفض السلطة الأبوية:

يرتبط استخدام مفهوم الأبوية في الغرب بتيارين رئيسيين: تيار العلمانية الذي يرى في الدين الدعامة الأساسية لتبرير الممارسة الأبوية للرجل، والتيار الماركسي الذي استخدم الأبوية في نقد هيراريكية المجتمع والدولة، (شرابي، هشام، 1992، صفحة 38) ورأى أنّها كلّها أبنية أبوية؛ الدولة، الاقتصاد، الأسرة. أي أنّ الأبوية كمفهوم يرتبط في الاستخدام المعاصر برفض الدين "العلمانية"، ونقض الدولة "الماركسية". (عزّت، هبة رؤوف، 1995، صفحة 64)

ولا شك أنّ الأنثوية نشأت تحت تأثير هذين التيارين بالدرجة الأولى، ولذلك فقد استخدمت مفهوم الأبوية كإطار تحليلي لقضية المرأة ووضعها. فلم تقف في حد مهاجمة النظام الأبوي الجاهلي، بل تعدّى ذلك إلى الهجوم على الأسرة ونظامها وأصل تكوينها والتشكيك في جدواها باعتبارها شكلاً من أشكال الأبوية، وإلى رفض أي سيطرة للأب داخل الأسرة. وفي هذا الإطار رحّبت بالأسرة المدارة من قبل الأم وحدها واعتبرت تأنيث الأسرة أمرًا إيجابيًا في صالح المرأة، كما رحّبت بالأسرة الشاذّة السحاقية. (الكردستاني، مثنى أمين، 2004، صفحة 191)

وهكذا فكتابة التاريخ كانت من منظورٍ نسويٍّ و"جندرة اللُّغة" (عتريسي، طلال، 2024، صفحة 114)كمحاولات جديدة للتّمرّد على" النّظام الأبويّ" وتفكيك أُسُسه اللُّغويَّة، كما وأنّ هذا النّظام، بمُسمّياته المختلفة مثل النظام البطريركيّ والمجتمع الذكوريّ، قد تعرّض أيضاً للاستهداف من مُثقّفين لم يكتفوا بالموقف السّلبيّ منه؛ بل ذهبوا إلى أنّ الإطاحة به والقضاء عليه هي طريق الخروج من التَّخلُّف الَّذِي تعيشه المجتمعات العربيَّة، في تقليد تامّ وغريب التَّجربة الغربيَّة الَّتِي بدأت بالربط بين الإطاحة بسُلطة الملك، وبين الإطاحة بسُلطة الأب. (عتريسي، طلال، 2024، صفحة 117)

7_ تكريس ثقافة العداوة بدلاً من التكامل، وخللٌ في الأدوار بين الجنسين:

أعلنت الأنثوية حربًا شعواء ضد الرجل، ورفعت شعارات من قبيل " الرجال طبقة معادية" و"الحرب بين الجنسين"، بل وصل الحد الى المطالبة بالقتال من أجل عالم بلا رجال، والى المناداة باستعمال القسوة والعنف مع الرجال إلى حد أنّ هناك منظمة أنثوية أمريكية معروفة بـ " حركة تقطيع أوصال الرجال" تنادي باستئصال شأفة الرجال في المجتمع. (أبو زيد، أحمد، 2000، صفحة 65)

ولا ننسى أن الحركة الأنثوية عندما تتحدث عن تمكين المرأة فإنّها تعني تمكين المرأة في صراعها مع الرجل. لذا نجد أنّ دعاةُ الجندر عملوا على إذكاء روح العداوة والصراع بين الجنسين، فتحولت العلاقاتُ بينهما في بعض الدول الإسلامية من مودةٍ ورحمةٍ وسكن وتضحيةٍ وتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات النابعة من التمسك بشرع الله العظيم، إلى نوعٍ من الثنائيةِ المتناقضة التي تُؤذِنُ بالصراع بين شقّي النفسِ الواحدة، وبين الأبناءِ والبنات والصغار والكبار. (العبد الكريم، فؤاد عبد الكريم، 2005، صفحة 65)

وكانت نتيجةُ هذه التحولات ضعفَ قوامة الرجل على بيته؛ حيث كان لخروج المرأة إلى العمل، واستقلالها الاقتصادي عن الرجل أثرُه في نشوءِ نوعٍ من الاستقلالية لديها جعلها تتعالى عليه، وممّا زاد هذا الأمر سوءًا تكاسل بعض الرجال، وتخلّيهم عن مسؤولياتهم التي فرضها اللهُ عزَّ وجلَّ عليهم، والتي كان من نتائجها أنّها بدأت تَظهر بعضُ عوامل التمرّد على مبدأِ الطاعة المرتبط بالقوامة. (القاطرجي نهى عدنان، 2006، الصفحات 126-127)

أمّا دعاة حركة التمركز حول الأنثى، فيتأرجحون –وبعنف– بين رؤية مواطن الاختلاف بين الرجل والمرأة باعتبارها هوّة سحيقة لا يمكن عبورها من جهة، وبين إنكار وجود أي اختلاف من جهة أخرى؛ ولذا فهم يرفضون فكرة توزيع الأدوار وتقسيم العمل، ويؤكدون استحالة اللقاء بين الرجل والمرأة، ولا يكترثون بفكرة العدل، ويحاولون إمّا توسيع الهوّة بين الرجال والإناث، أو تسويتهم بعضهم بالبعض، فيطالبون بأن يصبح الذكور آباء وأمهاتٍ في الوقت نفسه، وأن تصبح الإناثُ بدورهن أمهاتٍ وآباء. ولعلّ الهندسة الوراثية ستحلُّ كثيرًا من هذه المشاكل، وستفتح باب التجريب اللامتناهي على مصراعيه، بحيث يصبح بإمكان الرجل أن يحمل طفلاً، ويمكن تجاوز مشقات الحمل نفسها من خلال عمليات الاستنساخ المريحة. (المسيري، عبد الوهاب، 2010، صفحة 31)

8_ تهميش عمل المرأة المنزلي وحريتها في ملكيّتها لجسدها:

إنّ أساس مصطلح التّمكين هو استقلال المرأة المادّيّ الَّذِي يتيح لها أن تستغني عن التشاركيّة مع الرجل، أبًا، أو أخًا، أو زوجًا. ومن خلال هذا المنظور الاقتصاديّ دون سواه (العاطفيّ، أو النفسيّ) عَدَّت أدبيَّات الأُمَم المُتّحدة والجندر عمل المرأة المنزليّ الأموميّ عملًا غير مدفوع الأجر، إذ أسهمت بعض الكاتبات النّسويَّات الغربيَّات في الترويج مُبكرًا لفكرة التمكين الاقتصاديّ هذه. كما وقد اعتقدت "فرجيينا وولف"– على سبيل المثال – في كتابها الّذِي صدر في العام ١٩٢٩م "غرفة تخصّ المرء وحده"، " أنّ وراء كل الإساءات الّتِي تعرّضت لها النساء تكمن مسألة المال؛ لأنّهنَّ لم يكنّ مُسيطرات على دخلهنَّ الخاص". (دوبوتون، آلان ترجمة عبد النبي، محمد، 2018، صفحة 227)

كما إنّ أدبيَّات الجندر والأُمَم المُتّحدة تنفي عن عمل الأم في البيت أيّ دور تنمويّ، ولا تعيره أيّ أهمّيَّة؛ لأنّه غير مدفوع الأجر، مثل: تربية الأولاد، والأمومة، والاهتمام بالغذاء، وبناء الأسرة، ...

وينتقد خبراء صندوق النّقد الدّوليّ ذلك العمل غير المدفوع؛ لأنّه يحرم المرأة من الفُرص الاقتصاديَّة؛ أي أنّ عمل المرأة في منزلها ووجودها فيه ساعات طويلة لا قيمة فعليَّة له؛ لأنّه يحرمها من العمل في الخارج أكثر أهمّيَّة يدرُّ عليها مالاً. (عتريسي، طلال، 2024، صفحة 184)

كذلك نادت الحركة النسوية وخصوصًا من بعد فترة الستينات إلى شعار مؤدّاه أنّ المرأة تملك جسدها أو "جسدك ملكك" وهذه الدعوة الخطرة تقتضي أمورًا عدّة منها: الدعوة للإباحة الجنسية، رفض الإنجاب، حق المرأة في اجهاض جنينها، رفض الحجاب والستر، والتبرج والتزين والتعري.

منهجية البحث

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة بهدف معرفة مدى انتشار الخطاب الجندري وتأثيره في توجيه الطالبات في البيئات الجامعية. وقد استخدم الباحث استبيان ميداني مصمم خصيصاً لهذه الدراسة، والذي يشمل عدّة محاور تتعلق بقيم الجندر، وميول الطلبة الجندري، والانتماءات الجمعياتية، إلى جانب خصائص الطالبات الديمغرافية. وقد تم مراجعة فقرات الاستبيان من قبل عدد من المحكمين في العلوم الاجتماعية لضمان صدق المحتوى، كما تم فحص ثباته مبدئيًا باستخدام معامل الاتساق الداخلي.

تكونت عينة الدراسة من (306) طالبات من معهد العلوم الاجتماعيات في الجامعة اللبنانية واللاتي تم اختيارهن بناءً على العينة الميسرة مع الحرص على تنوع فئات الطالبات بحسب الجمعية التي ينتمين لها (نسائية، غير نسائية، وغير منتسبات). ويعتبر هذا التنوع ذا أهمية لفحص الفروق في تبني القيم الجندرية باختلاف الخلفيات الجمعياتية.

استخدمت الباحثة لتحليل البيانات مجموعة من الاجراءات الاحصائية المناسبة لطبيعة المتغيرات المتمثلة في الاحصائيات الوصفية والتي تتمثل في تكرارات، ونسب، ومتوسطات، وانحرافات معيارية، واختبار كا^2 واختبار ت، تحليل الفروق، تحليل العلاقة، ومعامل ارتباط بيرسون. حيث تم استخدام اجراءات تحليل احصائي في حزمة برامج احصائية لضمان صدق النتائج ودقة تفسيرها.

النتائج الميدانية

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة

		التكرار	النسبة
العمر	18–21	144	47.1%
	22–25	99	32.4%
	26 وما فوق	63	20.6%
الحالة الاجتماعية	عزباء	201	65.7%
	متزوجة	82	26.8%
	مطلقة	14	4.6%
	أرملة	9	2.9%
المستوى التعليمي	جامعي	240	78.4%
	دراسات عليا	66	21.6%
الجمعية التي ينتسبن إليها	جمعية نسوية	123	40.2%

	جمعية غير نسوية	129	42.2%
	غير منتسبة إلى جمعية	54	17.6%

تحتوي ملفات المعلومات الديموغرافية المرفقة على مؤشرات بارزة تساعد في فهم الخصائص الاجتماعية للمستجيبين والعلاقات بين هذه الخصائص والتغيرات في القيم والسلوكيات في المجتمع المعني. أظهرت النتائج الأولية المتعلقة بعمر المستجيبات أن أكبر مجموعة هي في فئة العمر 18–21، حيث بلغت نسبتها 47.1%. تليها فئة العمر 22–25 بنسبة 32.4%. تشكل فئة العمر 26 وما فوق 20.6% من المستجيبات. يشير هذا التوزيع العمري إلى أن العينة شابة في الغالب، وهو عامل مهم عند مناقشة القضايا المتعلقة بالوعي الجنسي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفئة العمرية الأصغر هي الأكثر احتمالاً لمواجهة وسائل الإعلام والمحتوى الرقمي الذي يحتوي على خطاب جندري، وبالتالي، الأكثر احتمالية للتفاعل معه، سواء بشكل سلبي أو إيجابي.

فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، تظهر النتائج أن 65.7% من المستجيبات في هذه الفئة عازبات، بينما 26.8% متزوجات، ويمثل المطلقات 4.6% والأرامل 2.9% نسبة صغيرة من المستجيبات. إن النسبة العالية من العازبات في هذه الفئة تتوافق مع الاتجاهات الاجتماعية الحالية لتأخير الزواج وتغيير توقعات تكوين الأسرة، مما قد يفسر حساسية هذه الفئة لمناقشات تتركز على الاستقلالية الفردية.

فيما يخص المستوى التعليمي، تُظهر النتائج أن 78.4% من المشاركات لديهن شهادات جامعية، بينما 21.6% لديهن شهادات دراسات عليا. وهذا يشير إلى أنهن يتمتّعن بمستوى تعليمي أعلى، مما يمنحهن وعيًا نقديًا أكبر وقدرة على استهلاك وتفسير الخطابات الجندرية. ومع ذلك، فإنه في الوقت نفسه يفتح الباب أمام تأثير الأطر الأكاديمية والإعلامية التي تعيد إنتاج مفاهيم المساواة بين الجنسين والعائلة المتنوعة، وحقوق التكاثر، والنشاط.

فيما يتعلق بعضوية الجمعيات، أظهرت النتائج أن 40.2% من المشاركات ينتمين إلى جمعيات نسوية، و42.2% ينتمين إلى جمعيات غير نسوية، و17.6% لسن أعضاء في أي جمعية. يكشف هذا التوزيع عن مستوى نسبي مرتفع من المشاركة المدنية، ويعطي مؤشرًا هامًا لاحتمالية تعرض المجموعة الأولى للخطابات الجندرية النسوية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال برامج الجمعيات النسوية وشبكات مناصرتها. ومجموعة الأعضاء الأقل تعرضًا لأطر الجمعيات، قد تمثل معيارًا لقياس درجة استقلالية المواقف بشأن قضايا الجنس.

تشير هذه النتائج إلى أن التركيبة الديموغرافية للعينة هي من فئة الشباب المتعلمين مع انخراط غير متساوٍ في المجال الجمعوي. وهذا يجعلهم نموذجًا ممتازًا لدراسة تأثير خطاب الجنس على التمثيلات الاجتماعية والقيم المتعلقة بالأسرة، والوصاية، والأدوار الجندرية، والعلاقات بين الجنسين. إن النسبة العالية من العزوبية والتعليم أيضًا تتيح لنا فهم كيفية تلقّي هذه المجموعة المحتوى الجندري، خاصةً المحتوى الذي يشجع على إعادة تعريف الأسرة، ورؤية الاستقلالية الفردية كبديل للهياكل الأسرية التقليدية.

لذا، يمكن القول إن المعلومات، مع التوزيع الإحصائي المذكور، تضع الأساس لفهم أعمق للتأثيرات التي يحملها مفهوم الجنس على العلاقات الأسرية في المجتمعات الإسلامية. وذلك من خلال تناول التغيرات المحتملة في أنظمة القيم وهياكل القوة الرمزية داخل الأسرة، وتمثيلات الفئة الديموغرافية الشابة تجاه جنس الهوية.

الانخراط الجمعياتي ومحددات المشاركة في برامج الجندر

		التكرار	النسبة
الجمعية التي ينتسبن إليها	جمعية نسوية	123	40.2%
	جمعية غير نسوية	129	42.2%
	غير منتسبة إلى جمعية	54	17.6%
أسباب الانتساب إلى الجمعية	للاستفادة من الورش والدورات	101	40.1%
	للدفاع عن حقوق المرأة	79	31.3%
	للحصول على دعم اجتماعي	48	19.0%
	غير ذلك	24	9.5%
أسباب المشاركة في أنشطة الجمعية أو الندوات الخاصة بالجندر	نعم	220	87.3%
	كلا	32	12.7%

	غير موافقة	محايدة	موافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المساواة بين الجنسين	38.9%	24.2%	36.9%	1.98	0.87
الحرية الجسدية	20.6%	60.3%	19.0%	1.98	0.63
الحد من الانجاب	34.9%	28.6%	36.5%	2.02	0.85
استقلالية المرأة	37.3%	26.6%	36.1%	1.99	0.86
ترك وظيفة الأمومة	36.5%	28.6%	34.9%	1.98	0.85
تعزيز القيم التقليدية	37.7%	23.4%	38.9%	2.01	0.88
غير ذلك	18.7%	18.7%	62.7%	2.44	0.79
حضور قيم الجندر في المحاضرات	32.1%	30.0%	37.9%	2.06	0.39

يوضح الجدول بعض مؤشرات الانتماء الجمعي للمستجيبات، والعوامل التي تحفزهن على المشاركة في الأنشطة، وخاصة تلك المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. يمكن فهم هذه النتائج في سياق التوسع الاجتماعي للجمعيات ودورها في تشكيل الوعي العام للنساء.

تظهر البيانات المتعلقة بالعضوية الجمعية أن الغالبية من المستجيبات أعضاء في جمعيات، سواء كانت نسوية أو غير نسوية، مع تشابه ملحوظ في النسب بين المجموعة الشاملة. تعكس عضوية 40.2% منهم في جمعيات نسوية وجودًا واضحًا للخطاب النسوي، بينما تشير نسبة 42.2% من اللواتي ينتسبن بعضويتهن لجمعيات غير نسوية إلى توسيع النشاط المدني وتأثيره الاجتماعي المحتمل، بما في ذلك إمكانية حمل خطاب جندري من خلال برامج تدريبية أو ندوات عامة ليست نسوية بشكل صريح. أما بالنسبة لـ 17.6% من اللواتي لسن أعضاء في أي جمعية، فإنهن يبقين أقليات، مما يشير إلى أن المستجيبات موجودات في بيئات اجتماعية منظمة ومهيكلة تعزز تفاعلهن مع القضايا العامة.

وأيضًا فإن في تحليل أسباب الانتماء للجمعيات تبين أن الاستفادة من الورش والدورات تعتبر هي الدافع الأبرز، بنسبة (40.1%)، وهذا يعكس وجود رغبة كبيرة لدى العينة في اكتساب مهارات ومعارف جديدة، مما يدل على الدور التعليمي والتطويري التي باتت تضطلع به الجمعيات في المجتمعات الحديثة. أيضًا فإن 31.3% من هؤلاء الأفراد تنتسب بهدف الدفاع عن حقوق المرأة، مما يدل على وجود وعي حقوقي متزايد قد يرتبط بشكل مباشر بتأثير الخطاب الجندري. وليس البحث عن الدعم الاجتماعي، بنسبة 19%، يكشف عن بعد اجتماعي للجمعيات يتجاوز الأبعاد التدريبية أو الحقوقية، فيشتمل على تقديم شبكات دعم للمرأة لمواجهة تحديات اجتماعية أو اقتصادية. وتبقى فئة "غير ذلك" التي تمثل 9.5% مؤشراً على وجود دوافع فردية أو ظرفية لا تندرج ضمن التصنيفات التقليدية.

بالنظر إلى المشاركة في الأنشطة أو الندوات التي تركز على النوع الاجتماعي، تشير البيانات إلى أن 87.3% من المستجيبات قد شاركن سابقًا في مثل هذه الأنشطة، وهي نسبة عالية جدًا تؤكد أن الخطاب الجندري منتشر على نطاق واسع ضمن أطر الجمعيات. تشير هذه النسبة أيضًا إلى أن الجمعيات النسوية وغير النسوية تُعتبر منصة مهمة لنشر مفاهيم النوع الاجتماعي من خلال الندوات والدورات التي تتناول المساواة، والتمكين، وحقوق الإنجاب، وغيرها من المواضيع المتعلقة بالنوع الاجتماعي. من ناحية أخرى، فإن 12.7% من اللواتي لم يشاركن، هن أيضًا عدد صغير، وقد يعكس إما نقصًا في الاهتمام، أو نقصًا في الفرص، أو رفضًا ضمنيًا لموضوعات هذه الندوات.

بشكل عام، تتكون هذه النتائج من مستوى عالٍ من عضوية الجمعيات، وتنوع واسع من الدوافع للانضمام، ودرجة ملحوظة من الانخراط في الأنشطة التي تركز على النوع الاجتماعي، مما يمكن استنتاجه أن الجمعيات هي الجهات الرئيسية في تعزيز الوعي الاجتماعي للنساء، وفي التواصل بالخطاب الجندري بدرجات متفاوتة من الفعالية. تقدم هذه المؤشرات نقطة دخول هامة لفهم العلاقة بين الانخراط الجمعي وتحولات القيمة لدى النساء، خاصة فيما يتعلق بالأدوار الجندرية، والهوية، والعلاقات الأسرية.

مدى انتشار الخطاب الجندري في البيئة الجامعية

		التكرار	النسبة
عدد مرات المشاركة في محاضرات تتحدث عن الجندر في الجامعة	ولا مرة	54	21.4%
	2–1	46	18.3%
	4–3 مرات	96	38.1%
	أكثر من 4 مرات	56	22.2%
طبيعة المحاضرات الجامعية	محاضرات أكاديمية	73	29.0%
	أنشطة غير أكاديمية	120	47.6%
	كلاهما	59	23.4%
أبرز الموضوعات التي تناولتها المحاضرات الجامعية	المساواة بين الجنسين	40	15.9%
	حرية المرأة واستقلاليتها	25	9.9%
	الحد من الإنجاب	57	22.6%
	رفض السلطة الأبوية	28	11.1%
	الأمومة والعمل المنزلي	73	29.0%
	تعدد الأشكال للأسرة	29	11.5%

تسجل البيانات المتعلقة بتكرار الحضور في محاضرات الجندر في الجامعة، أن فئة كبيرة من الطالبات، كما أن 38.1% من المشاركات في هذه المحاضرات، حضرن ما بين 3 – 4 محاضرات، في حين 22.2% منهن، حضرن أكثر من 4 محاضرات، مما يدل على أن الطالبات خضن في موضوع الجندر في الجامعة. وعلى الجهة الثانية، فإن 21.4% من الطالبات لم يحضرن أي محاضرة، وهو في ذلك نسبة قليلة بالنسبة للمشاركات، مما يفيد، أن الخطاب الجندري، أصبح جزءاً من المشهد الأكاديمي وغير الأكاديمي للطالبات في هذه الجامعة، من خلال المقررات الدراسية وغير ذلك من مجالات أنشطة الطالبات، وبذلك أيضاً.

بالنسبة لمثل هذه المحاضرات، فإن البيانات تبين أن الأنشطة غير الأكاديمية هي في الحقيقة تمثل أقل بقليل من نصف مصادر التعرض للجندر، والتي قُدِرَت بنحو 47.6%، بالمقابل فإن ما يقرب من 29% من المحاضرات كانت من النوع الأكاديمي، في حين أن 23.4% حضرن كلا النوعين. وهذه النتيجة تشير بالمرصاد، أن قضايا الجندر ليست محصورة بالمناهج الدراسية الرسمية. وقد تم بحث مثل هذه القضايا على نطاق واسع في الجهاز الجامعي، من خلال الندوات، الحملات الطلابية، المحاضرات العامة، وأنشطة تفاعلية. مما يدل على زيادة ونمو التصور الجندري، للخارج، المتجاوز للمساق الأكاديمي. والتي غالبًا ما تكون أقل رسوخًا، وأكثر انتشارًا بين الطالبات.

تتعدد الموضوعات التي تتناول هذه المحاضرات لتكوين صورة متناسبة للطلبة حول الموضوعات الجندرية المختلفة، فبرامج المحاضرة تتضمن موضوعات الأمومة والأعمال المنزلية 29%، تليها الحد من الإنجاب 22.6%، وكذلك مواضيع المساواة 15.9%، وهو ما يتضح عدم توازن نسبة المحاضرات. فهذه المحاضرات من المفترض أن تكون اقتصار دور الأم على أن تكون موظفة بالأعمال المنزلية، وهذا ما يسمى بالامومة الاقتصادية. ولكن ما يميز المحاضرات هو أنّ الحد من الإنجاب هو أمر طبيعي. فالتقارب بين هذه الموضوعات تشير الى أنّ الجامعات تتبنّى مصطلح الجندر. ثانياً، موضوعات مثل نقد السلطة الأبوية (11.1%) وتعدد نماذج الأسرة (11.5%) نجدها من خلال الطروحات التي تستهدف تسهيل النماذج البرجوازية للأسرة لكي توائم النسق الجندري المعاصر.

إن هذه المحاضرات التي تتضمن موضوعات متنوعة تشير إلى أن الجامعات تتجه لتقديم abord de genre الجندر ضمن المحاضرات، خاصة ما يتعلق بالأدوار الأسرية، والتمكين الاقتصادي، وإعادة تشكيل الأسرة، ما يوسع من دائرة المفاهيم الجندرية التي يتضمنها المحور الأكاديمي لتكوين وعي الطلبة حول قضايا الجندر.

اتجاهات المبحوثات نحو مفاهيم الجندر والأدوار الاجتماعية في الأسرة

	غير موافقة	محايدة	موافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من المهم إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين بما يتناسب مع الواقع	37.7%	24.2%	38.1%	2.00	0.87
الأدوار الفطرية التقليدية للجنسين هي بناءات اجتماعية وثقافية وليست حقائق طبيعية	26.6%	44.4%	29.0%	2.02	0.75
من المفيد نقل مفهوم الجندر إلى المجتمع الإسلامي	44.4%	14.7%	40.9%	1.96	0.92
لا بد من تغيير التصورات التقليدية التي تجعل الرجل مركز السلطة والمرأة وأفراد الأسرة تابعين	32.9%	27.4%	39.7%	2.07	0.85

أدّت الأفكار الجندرية إلى زعزعة الأسرة	41.3%	15.9%	42.9%	2.02	0.92
أعتبر خطاب القوامة تسلّطاً ذكورياً على المرأة	33.3%	35.3%	31.3%	1.98	0.81
تتخّذ المرأة قرارها بشأن الأمومة وتتصرّف على أساس أنها شخص مستقل بحياته	18.7%	56.7%	24.6%	2.06	0.66
الأمومة ليست فقط عملية بيولوجية بل عملية اجتماعية وثقافية يشكلها المجتمع	26.2%	44.8%	29.0%	2.03	0.74
إن العمل المنزلي للمرأة ليس له دور تنموي لأنه غير مدفوع الأجر	45.2%	11.9%	42.9%	1.98	0.94
أعتقد بضرورة المساواة المطلقة بين الجنسين	38.5%	23.4%	38.1%	2.00	0.88
قيم الجندر لدى الطالبات	34.5%	29.9%	35.6%	2.01	0.44

يعبّر الجدول عن درجة حماسة مناقشة قضايا الجندر والأدوار الاجتماعية والسلطة داخل الأسرة، وبين تقبل قضايا الجندر، وبين حيادية نسبية في بعض البنود، وجميعها مقاييس توضح أن هناك عدم حسم حول الاعتناق الجندري.

يوضح الجدول جودة الانقسام بين الطالبات حول قبول إعادة توزيع أدوار بين الجنسين. فلقد تقاربت نسب الموافقات (38.1%)، والغير موافقات (37.7%)، وكان هناك شريحة غير قليلة من الوسط. مما يؤشر على وجود جدل بين الانتصار للقيم الثقافية والمحاولات التجديدية. كما أن متوسط (2.00) يشير إلى احتمال ضعيف نحو الموافقة.

نالت فكرة أن عدم وجود تقاليد أدوار فطرية، التي أيدها أكثر من غيرها، ووصلت النسبة إلى (44.4%) من المحايدين، كما توزعت نسب الرفض والقبول، إن دل على وجود احتمال ضعيف نحو تبني مناهج تفكر في الجندر، وذلك يفصل بين مقاربات الجندر والبنية الاجتماعية. ويتمثل ذلك في متوسط محايد من بينهم(2.02) .

وبالحديث عن إمكانية استقدام مفهوم الجندر إلى المجتمع الإسلامي، توزعت نسب الرفض والقبول بشكل متوازن، حيث كانت نسبة الموافقات 40.9%، ونسبة غير الموافقات 44.4%، وكل ذلك يعكس حساسية المبحوثات باستيراد نماذج لمفاهيم جندرية غربية إلى ثقافة دينية مختلفة.

في البند المتعلق بتغيير التصورات التقليدية للسلطة داخل الأسرة، كانت نسبة الموافقات (39.7%) أعلى من نسبة الرفض (32.9%)، مما يدل على ميل طفيف نحو إعادة النظر في المركز التقليدي الذكوري. ومع ذلك، فإن الموقف المحايد بنسبة 27.4% يعكس نقص الوضوح في التصور أو الخوف من عواقب هذا التغيير.

أما بالنسبة لفكرة أن التفكير الجندري قد زعزع استقرار الأسرة، فنرى انقسامًا قريبًا بين المؤيدين (42.9%) وغير المؤيدين (41.3%)، مما يدل على وعي نسبي بتأثير الجندر. بينما يرى البعض أنه يتعارض مع بنية الأسرة، بينما لا يرى الآخرون ذلك، مما يعكس الفجوة الخطابية بين المنظورات التقليدية والحديثة.

فيما يتعلق بخطاب الولاية، أظهرت الردود انقسامًا واضحًا بين من يرونها كنوع من الهيمنة الذكورية (31.3%) وممن لا يرونها كذلك (33.3%)، مع موقف محايد كبير (35.3%). وهذا يدل على وجود جدل حول مفهوم الولاية، وأن هناك طرقًا عديدة لفهمه، سواء من بعد ديني أو قراءات معاصرة.

أما بالنسبة للبند المتعلق باستقلالية النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمومة، فإن النسبة المحايدة ترتفع إلى 56.7%، مما يعكس حساسية كبيرة تجاه القضية وعلاقتها بالقيم الدينية والأدوار العائلية. يدل المتوسط (2.06) على ميل طفيف نحو القبول، رغم أن الميل ليس قويًا.

أما بالنسبة للإدراك بأن الأمومة هي عملية اجتماعية وثقافية، فكانت هناك أيضًا نسب محايدة عالية (44.8%)، مما يعكس نقص الاقتناع الكامل بالمفهوم الجندري الذي يفصل الأمومة عن جوهرها الطبيعي.

ولا تزال قضايا العمل المنزلي غير مدفوع الأجر التنموي، فأصبح الأمر قضايا شبه موازنة، يقبلون ويعارضون. وهذا يدل على اختلاف النظرة لعمل المرأة وخدمتها، وتأثيره على مكانتها.

لكن، فيما يتعلق بالمساواة المطلقة بين الجنسين، لا تزال النتائج تظهر تقاربًا بين الرافضات والقابلات (38.1%–38.5%) مما يعكس الجدل القائم حول سعة العدالة، والتساوي في الأثر، وحجم القيم الخصوصية في المجتمع.

أما متوسط قيم الجندر، لا تزال الطالبات (2.01)، وهذا معناه الميل بشكل عام للمواقف القريبة من الحياد، مما يعكس حالة من التذبذب في تبني المنظور الجندري بشكل متكامل، وإلى التأثر بالمفاهيم الحديثة.

المقارنة بين اتجاهات المبحوثات نحو مفاهيم الجندر بحسب نوع الجمعية المنتسبات إليها

	الجمعية التي ينتسبن إليها			
	جمعية نسوية		جمعية غير نسوية	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
من المهم إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين بما يتناسب مع الواقع	2.54	0.72	1.50	0.69
الأدوار الفطرية التقليدية للجنسين هي بناءات اجتماعية وثقافية وليست حقائق طبيعية	2.40	0.64	1.67	0.67
من المفيد نقل مفهوم الجندر إلى المجتمع الإسلامي	2.57	0.70	1.39	0.72
لا بد من تغيير التصورات التقليدية التي تجعل الرجل مركز السلطة والمرأة وأفراد الأسرة تابعين	2.62	0.57	1.54	0.74
أدّت الأفكار الجندرية إلى زعزعة الأسرة	1.61	0.84	2.40	0.82
أعتبر خطاب القوامة تسلّطاً ذكورياً على المرأة	2.39	0.71	1.59	0.69
تتخّذ المرأة قرارها بشأن الأمومة وتتصرّف على أساس أنها شخص مستقل بحياته	2.33	0.61	1.80	0.59
الأمومة ليست فقط عملية بيولوجية بل عملية اجتماعية وثقافية يشكلها المجتمع	2.22	0.71	1.84	0.73
إن العمل المنزلي للمرأة ليس له دور تنموي لأنه غير مدفوع الأجر	2.46	0.81	1.51	0.81
أعتقد بضرورة المساواة المطلقة بين الجنسين	2.23	0.85	1.78	0.85
قيم الجندر لدى الطالبات	2.34	0.30	1.70	0.32

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

يظهر الجدول المقارن تبايناً في مواقف المستجيبات تجاه مفهوم الجندر بناءً على نوع الجمعية التي ينتمين إليها؛ حيث تميل النساء المرتبطات بالجمعيات النسوية إلى تبني خطاب جندر حديث. على العكس، فإن المستجيبين المرتبطين بالجمعيات غير النسوية لديهم موقف محافظ مرتبط بالقيم التقليدية. يظهر التباين بشكل واضح في معظم العناصر، مما يشير إلى تأثير مباشر وخلفية فريدة تميزت بها وعي المستجيبين ومواقفهم تجاه قضايا الجندر.

تشير البيانات إلى أن المشاركات في الجمعيات النسوية يظهرن درجة عالية من الدعم بشأن إعادة توزيع الأدوار بين الجنسين، وأن الأدوار التقليدية ليست متأصلة، بل هي في الأساس إنشائيات اجتماعية. تتجاوز المتوسطات الحسابية لتلك العناصر 2.4. وهذا يعكس التوافق مع الخطاب النسوي، الذي يدعو إلى مراجعة الهياكل الاجتماعية التقليدية. على العكس، تُظهر المستجيبات في الجمعيات غير النسوية رفضاً أكبر لمثل هذه المفاهيم، حيث تتراوح المتوسطات تحت 1.7، وهو قيمة تعكس الالتزام القوي بالوجهة التقليدية التي تستند إلى الثنائيات الطبيعية والاجتماعية الوظيفية.

كما كانت التوجهات توضح أن أعضاء الجمعيات النسائية أكثر تأييداً لفكرة إدخال مفهوم الجندر بوجه عام للمجتمع الإسلامي، مقارنة بمثيلاتهن في الجمعيات غير النسوية اللواتي يعبرن عن رفض ملحوظ. وهذا الفارق مؤشراً، إلى أن هناك اختلافات في تقبل نماذج الأفكار القادمة من سياقات غربية، حيث تميل الجمعيات النسائية الى تقبلها واعتبارها سبيلاً للتمدّن للتمكين، بينما ترى غير النسوية أنّها مهددة للقيم والمبادئ المعترف بها بنيوياً في المجتمع.

وفيما يخص تصور السلطة داخل الأسرة، توضح النتائج أن المنتميات للجمعيات النسائية يوافقن أكثر على تغيير التصورات التقليدية، على اعتبارها شكلاً من أشكال التسلط. بينما المنتميات للجمعيات غير النسائية تتخذ موقفاً أكثر تحفّظاً، ما يبين توافقها مع الرؤية التقليدية الدينية والاجتماعية للأسرة. يرافق ذلك اختلاف في تقييم أثر الأفكار الجندرية على الأسر، فالنسويات توضح بأنّ ذلك لا يؤدّي لزعزعة استقرار الأسرى، في حين أنّ غير النسويات يبدين مخاوفهن بأن يؤدّي الخطاب الجندري الى تفكيك البنى الأسرية.

كما تظهر الفجوة بين المجموعتين في موضوع الأمومة وأعمال المنزل، حيث تميل النسويات إلى اعتبار الأمومة ظاهرة اجتماعية وثقافية بدلاً من كونها ظاهرة بيولوجية، وترى أن أعمال المنزل نشاط غير منتج لأنه غير مدفوع الأجر. من ناحية أخرى، تقدر الأعضاء غير النسويات هذه العناصر أقل، مما يشير إلى وجهة نظر أكثر تقليدية تجاه أدوار الأمومة وأعمال المنزل.

بشكل عام، تشير قيمة "الجندر العام" والتي هي (2.34) للجمعيات النسوية و(1.70) للجمعيات غير النسوية إلى وجود فرق أساسي في هيكل الوعي بالجندر بين المجموعتين. تميل النساء الأعضاء في الجمعيات النسوية إلى تبني القيم الجندرية أكثر وضوحاً، بينما تظهر الجمعيات غير النسوية موقفاً قيمياً أكثر ركوداً ومحافظة. تشير هذه النتائج إلى أن نوع الجمعية هو عامل مؤثر في تشكيل مواقف النساء تجاه قضايا الجندر، حيث تعتبر الجمعية مساحةً لتعيد تشكيل التصورات الاجتماعية للأدوار والعلاقات داخل الأسرة والمجتمع.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الجمعية التي تنتسب إليها الطالبة وأسباب الانتساب إليها

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار كا²، وكانت النتيجة كالآتي:

			الجمعية التي ينتسبن إليها		المجموع	الدلالة الإحصائية
			جمعية نسوية	جمعية غير نسوية		
أسباب الانتساب إلى الجمعية	للاستفادة من الورش والدورات	التكرار	31	70	101	0.000
		النسبة	25.2%	54.3%	40.1%	
		التكرار	66	13	79	

	للدفاع عن حقوق المرأة	النسبة	53.7%	10.1%	31.3%	
	للحصول على دعم اجتماعي	التكرار	21	27	48	
		النسبة	17.1%	20.9%	19.0%	
	غير ذلك	التكرار	5	19	24	
		النسبة	4.1%	14.7%	9.5%	
المجموع		التكرار	123	129	252	
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	

يُظهر اختبار الفرضية الأولى –الذي يفحص العلاقة بين نوع الجمعية التي تنتسب إليها الطالبة وأسباب الانتساب– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغيرين، وذلك في ضوء نتيجة اختبار كا² التي جاءت بقيمة دلالة (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات مغزى إحصائي بين المتغيرين. كما توضح البيانات أسباب الانتساب تختلف بين الجمعيات النسوية والجمعيات غير النسوية؛ فالمبحوثات المنتميات إلى الجمعيات النسوية يمِلن إلى تبرير انتسابهن بدوافع ذات طبيعة حقوقية وتمكينية، إذ بلغت نسبة من انتسبن للدفاع عن حقوق المرأة داخل الجمعيات النسوية 53.7% مقابل 10.1% فقط لدى من ينتمين إلى جمعيات غير نسوية. وهذه النتيجة تعكس انسجاماً مع الدور الذي تضطلع به الجمعيات النسوية في تبنّي خطاب حقوقي يرتبط بقضايا المرأة والمساواة الجندرية.

في المقابل، تُظهر المنتسبات إلى الجمعيات غير النسوية ميلاً أكبر إلى الانتساب للاستفادة من الورش والدورات بنسبة 54.3% مقابل 25.2% لدى الجمعيات النسوية. يشير هذا إلى أن الجمعيات غير النسوية تُدرك من قبل الطالبات باعتبارها منصات تدريبية وتنموية أكثر من كونها منصات ذات توجه حقوقي أو فكري. وهذا الفارق يعكس اختلاف طبيعة البرامج والأنشطة المقدمة بين النوعين.

أما بالنسبة للعوامل الدافعة لطلب الدعم الاجتماعي فهي متقاربة بين المجموعتين (17.1% مقابل 20.9%) مما يدل على أن دور الجمعيات كشبكات دعم اجتماعي واقع في كلا الصنفين، وإن كان بدرجة أعلى قليلا في الجمعيات غير النسوية. وبالمثل، تشهد فئة غير ذلك ارتفاعا لدى الجمعيات غير النسوية (14.7%) مقارنة بالنسوية (4.1%)، مما يدل على وجود دوافع غير مصنفة والتي تبدو أكثر شيوعا بين غير النسويات، وقد تكون دوافع شخصية أو ظرفية تختلف بالأساس عن القضايا الحقوقية أو التنموية .

تشير هذه المفارقات مجتمعة إلى أن هوية الجمعية (نسوية أو غير نسوية) تؤثر في تشكيل دوافع العضوية لدى الطالبات. فالجمعيات النسوية يجذب نشاطها من يؤمن بقضايا المرأة ويبحثن عن فضاء حقوقي وفكري، بينما الجمعيات غير النسوية يجذب نشاطها من يهدف إلى تنمية المهارات أو الحصول على تدريب أو دعم اجتماعي. وتؤكد هذه النتائج أن الأطر الفكرية والتنظيمية للجمعيات تسهم بشكل مباشر في تشكيل أنماط المشاركة والدوافع المرتبطة بها.

الفرضية الثانية: هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى حضور قيم الجندر بين المحاضرات التي تحضرها الطالبات بحسب نوع الجمعية (نسوية أو غير نسوية)

الجمعية التي ينتسبن إليها		التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
حضور قيم الجندر في المحاضرات	جمعية نسوية	123	2.28	0.36	0.000
	جمعية غير نسوية	129	1.84	0.29	

بالنظر إلى النتائج الإحصائية الخاصة باختبار الفرضية الثانية، تبين وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية قوية في مستوى حضور قيم الجندر في المحاضرات الجامعية بين الطالبات المنتسبات إلى جمعيات نسائية ونظيراتهن المنتسبات إلى جمعيات غير نسائية. فقد أظهرت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) وهي أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد($\alpha = 0.05$) ، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى حضور قيم الجندر حسب نوع الجمعية.

تشير المتوسطات الحسابية إلى أن الطالبات المنتسبات إلى الجمعيات النسائية يَفْقَدْنَ في مُنْحَنَى دِرَاسَاتُ أَوْ تَلَقِّي قِيَم الجندر في المحاضرات، إذ وَصَلَ المُتَوَسِّطُ الحسابي 2.28 بِانْحِرَافٍ مُعِيَارِي 0.36، وهو مُسْتَوَى أَعْلَى مِنَ المعدل المحايد (2) ويدل على تعرُّض أكْبر للخطاب الجندري أو تقبل أوسع له عنَد حضور المحاضرات. يعكس هذا الارتفاع سيولة أكبر في تلقّي المَفاهيم الجندريةِ، والأمر الذي قد يتعلَّق بخلفية الجمعية النسائية نفسها وبالميل العام للمنتسبات اليها نحو الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي.

في المقابل، فإن الطالبات الأعضاء في جمعيات غير نسوية قد حصلن على متوسط مقداره 1.84 وانحراف معياري مقداره 0.29، وهو متوسط قيمي اقل من مستوى محايد، مما يشير الى انخفاض نسبي لمستوى حضور قيم الجندر في المحاضرات أو ضعف في تبني مثل تلك القيم. حيث أن الفئة غير النسوية هي الأقل عرضة للاشتراك في بيئة تنظيمية أو فكرية تحظى بقضايا الجندر، مما يصب في تبيان قلة حساسيتهم لرصد تلك القيم أو التقاطها، مقارنة بنظيراتهن.

ويبدو ان تلك النتائج تؤكّد أنّ نوع الجمعية التي تنتمي اليها الطالبة يشكّل عاملاً مؤثّراً في مقدار تعرّضها لقيم الجندر داخل الجامعة. فالطالبات المنخرطات في جمعيات نسوية يحصلن على انفتاح أكبر في قضايا الجندر، ويعزز وعيهن بمضامينه ويزيد من حساسية التفاعل مع موضوعاته. بينما الانتماء الى جمعيات غير نسوية، يؤدي الى تراجع أثر الانفتاح على قضايا الجندر، مما يشير الى الانخفاض في روح الاستدلال العضوي.

ان تلك الفروقات تبين الفجوة التي تتركها الجمعيات النسائية في الوعي المجتمعي في القضايا الجندر، كما تصور دور الجمعيات النسائية في تهيئة النظم القيمية حول الوعي الاجتماعي والمعاصر.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين مستوى حضور قيم الجندر في المحاضرات التي تحضرها الطالبة وبين حضور هذه القيم لديهن بحسب نوع الجمعية

لاختبار هذه الفرضية تم تطبيق اختبار بيرسون وكانت النتيجة كالآتي:

حضور قيم الجندر في المحاضرات	قيم الجندر لدى الطالبات	
	الدلالة الإحصائية	قيمة بيرسون
جمعية نسوية	0.000	0.379
جمعية غير نسوية	0.537	0.055

تحليل بيانات اختبار بيرسون يدل على وجود مستوى حضور قيم الجندر في المحاضرات الجامعية، ومستوى حضور هذه القيم لدى الطالبات باختلاف نوع الجمعية عن وجود تباين واضح بين المجموعتين. لوحظ في الاختبار وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا حيث تتمتع الطالبات المنتميات للجمعيات النسوية بمعامل ارتباط (0,379) ودلالة معدلة (0,000) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية. وتفيد هذه الحالة أن الطالبات النسويات، كلما كان حضورهن لقيم الجندر في المحاضرات أكثر، ازدادت قيم الجندر في وعيهن. وهذا يتماشى مع أن الجمعيات النسوية هي بيئات فكرية تحتضن الخطاب الجندري.

في المقابل، تُظهر النتائج لدى المنتسبات إلى جمعيات غير نسوية غياب علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين؛ إذ جاءت قيمة بيرسون (0.055) مع قيمة دلالة (0.537)، وهي أكبر بكثير من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يعني عدم وجود ارتباط معنوي.

وبذلك لا يُظهر حضور قيم الجندر في المحاضرات تأثيراً ملموساً على تبني هذه القيم لدى الطالبات غير النسويات، وربما يعكس ذلك أن هذه الفئة أقل حساسية أو أقل اهتماماً بالخطاب الجندري، أو أنها تبقى مرتبطة بمنظومة قيمية تقليدية تجعلها غير متأثرة بما يُطرح في المحاضرات حول الجندر.

وتشير النتائج بأنّ الأثر التربوي والفكري للمحاضرات حول الجندر يعتمد في الدرجة الأولى على الخلفية الجمعياتية للطالبة، فالجمعيات النسوية تشكّل أثر مضاعف على هذا الخطاب، بينما الجمعيات غير النسوية لا تتيح التأثير نفسه. هذا يؤكّد بأنّ الإنخراط بالجمعيات لا يحدّد فقط الموقف من الجندر بل يؤثّر على مدى تقبّل أو رفض المفاهيم الجندرية عند تلقيها في المؤسسات التعليمية.

يلخص التقرير حضور واضح لتأثير الخطاب الجندري في الوعي الطلابي. بتباينات جوهرية بسبب نوع الجمعية التي تنتمي إليها الطالبة. وبينت البيانات الديموغرافية أن معظم المبحوثات من الفئة الشابة (47.1%)من الفئة العمرية 18–21 ومستوى تعليمي جامعي 78.4% وهي فئة تتأثر أكثر بالمضامين الفكرية المعاصرة. أيضا أظهرت النتائج ان 82% من الطالبات ينتمين الى جمعيات مما يجعل الفضاء الجمعياتي ثاني اهم مستودع ليكون وسيلة لنقل خطاب الجندر. كما اكدت الفرضية الأولى وجود علاقة ذات دلالة كمية بين نوع الجمعية وبين الالتحاق بها سبب انتماء 53.7% من عضوات جمعيات النساء المدافعات عن حقوق المرأة. 54.3% من عضوات الجمعيات غير النسوية يعتقد ان الغرض من الانتساب هو الاستفادة من الورش والدورات. كما اظهرت الفرضية الثانية وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى حضور قيم الجندر في المحاضرات الجامعية. إذ بلغ المتوسط الحسابي للنسويات 2.28 مقارنة بـ 1.84 لغير النسويات. كما أظهر الفرضية الثالثة وجود علاقة ارتباط ايجابية بين حضور قيم الجندر في المحاضرات ومستوى تبنيها لدى النسويات (بيرسون = 0.379 (مع دلالة = 0.000) بينما لم توجد هذه العلاقة في غير النسويات.

ما تبدو هذه النتائج تشير إليه هو أن الإنتماء الجمعياتي هو عامل مساهم في الوعي الجندري، مما يؤدي إلى الاستنتاج أن الأعضاء الإناث في الجمعيات يحملن ميلا أكبر لاكتساب و/أو أكثر حساسية لاكتساب قيم الجندر خلال المحاضرات والأنشطة الجامعية الأخرى، بينما تميل نظيراتهن غير النسويات للاحتفاظ بنظام قيم أكثر تقليدية وثابتة والتي هي أقل استجابة للخطاب الجندري المعاصر.

مناقشة النتائج

تظهر نتائج الدراسة التوقعات في الإطار النظري الذي يفترض أنّ الخطاب الجندري ينتشر ويترسّخ عبر قنوات اجتماعية وسيطة، وبالأخص الجمعيات والفضاء الجامعي، فالنتائج أوضحت بأنّ حضور قيم الجندر لا يتحقق بشكل متجانس بين الطالبات، بل يتشكّل بحسب البيئة الفكرية والتنظيمية للطالبة؛ إذ تفسر تبنّي القيم الجندرية لدى الطالبات المشاركات في الجمعيات النسوية، من غير النسوية، يؤكّد أنّ الخطاب الجندري يعمل بفعالية أكبر داخل الفضاءات التي تتبناه فكرياً وتعيد إنتاجه عبر أنشطتها. كما أنّ الهيكل الجامعي لا يُعتبر كعامل تأثير مستقل، بل يتفاعل مع محور تفكك القضايا الاجتماعية، وهو ما يعكس ما تذخر به الأدبيات من أن الجندر حفظ، ليس خطاباً، وإنما حقلا معقداً من القيم يحتاج كماً هائلا من الجهد لإعادة تشكيله، أو بالأحرى لإعادة تنظيم القيم.

وعلى الجهة المقابلة، فإن غياب الارتباط لدى الطالبات المنتسبات لجمعيات غير نسائية يدل على قوّة القيم التقليدية المادية القائمة على ثنائية الفطرة والأدوار الأسرية لديهن، تجعلهن ليستخفين بمقولات الجندر. كما توضح النتائج أن الدوافع للانتساب للجمعيات تتباين بشكل كبير بين المجموعتين، وهذا يدل أنّ الخلفية القيمية هي التي تنظم اتجاهات نحو الجندر، وليس التعرض فقط لمثيرات سطحية أكاديمية. وعلى هذا فإن الدراسة تشير إلى أن ارتباط الجندر بمكونات خطية في حياة الناس لا يعتبر جندرة واضحة، وهذا يرتبط بنوع من العدالة المحتملة بالوعي الجندري، تبعاً للانتماء الجمعياتي، وللقيم التي يحملها كل نسق اجتماعي.

الخاتمة:

تتبين هذه الدراسة أن مفهوم الجندر لم يعد خطاباً نظرياً متداول في المنظمات الدولية، بل أصبح ممارسات وأنشطة تطرح داخل الجامعات العربية. وأظهرت النتائج أن تداخل هذا الخطاب لا يعتمد على المضمون الأكاديمي فقط، بل يتأثر إلى حد بعيد بالوسط الجمعياتي الذي تنتمي إليه الطالبة. وقد ثبُت أن الطالبات المنتسبات إلى الجمعيات النسوية يكن أقل تفاعلاً ومن المرجح تم تأثيرهن، حيث سجلت مستويات عليا من التقبل لمفاهيم إعادة التعريف في الأدوار الجندرية، وبناء الأسرة، والسلطة داخل الأسرة، بينما زميلاتهن اللاتي انتسبن إلى الجمعية غير النسوية، وثقت نتائج الارتباط بأن محاضرة القيم الجندرية تساهم بفاعلية في تعزيز تفاعل الطالبات المنتسبات لجمعيات نسوية، بينما كانت هذه الفاعلية مفقودة عند الطالبات غير المنتسبات لتلك الجمعيات.

كما وتشير هذه المعطيات إلى أن الجمعيات النسوية باتت قناة رئيسية لإعادة إنتاج الخطاب الجندري في الجامعات، وما يترتب على ذلك من آثار نفسية، قيمية، وسلوكية قد تسهم في زعزعة البنية الأسرية التقليدية، وكذلك منظومة القيم الدينية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع. ومن هنا يتضح ضرورة فهم هذا التأثير وتحليل آلياته ووسائله بشكل علمي تربوي متوازن.

حدود الدراسة

تحتوي هذه الدراسة عدّة حدود التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تفسير النتائج:

1. العينة محدودة بالطلاب من جامعة معينة ممّا يقلل من إمكانية تعميم النتائج على جامعات أو مناطق جغرافية أخرى.
2. استخدمت الدراسة بيانات ذاتية التقرير من خلال استبيان، وهو عرضة للتحيزات في التقرير الذاتي و/أو تحيز الرغبة الاجتماعية.
3. ركزت الدراسة على الجمعيات النسوية وغير النسوية ولم تأخذ بعين الاعتبار أشكال أخرى من النشاط الطلابي التي قد تكون مؤثرة في الدفاع عن الخطاب الجندري أو مقاومته.
4. لم تأخذ الدراسة في الاعتبار مصادر التأثير خارج الجامعة مثل وسائل الإعلام الرقمية، والتي تعتبر قناة هامة للتأثير على الشباب.
5. كانت المنهجية محدودة بال approach الكمي ولم تشمل أساليب نوعية قد تكشف عمق تأملات الطلاب حول قيم الجندر.

التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي هذه الدراسة بالتالي:

1. معالجة التأثير السلبي للجمعيات النسوية في الجامعات من خلال تقديم إرشادات واضحة حول الأنشطة الجندرية وضمان عرض أكاديمي متوازن.
2. الحاجة إلى مراجعة وإعادة هيكلة المناهج الجامعية لتضمين قضايا الجندر في إطار نقدي يبرز الفلسفات الكامنة وتأثيرها الاجتماعي والعائلي.
3. الحاجة إلى تطوير برامج توعية جامعية تعزز الهوية الدينية والقيمية للطالبات وتحميهم من الخطابات الخارجية التي قد تعطل الانسجام الأسري.
4. تشجيع الجمعيات الطلابية ذات التوجهات المتوازنة لتوفير بدائل ثقافية وأيديولوجية متكاملة تعزز الأدوار البناءة لكلا الجنسين.
5. إجراء دراسات مستقبلية تدمج الملاحظات الكمية والتحليل النوعي لفهم أعمق لكيفية تأثير الخطاب الجندري على الطلاب.
6. التركيز على مسؤولية الأسرة والمؤسسة التعليمية في تطوير وعي نقدي يمكن أن يميز بين الاستحقاقات الحقيقية والأيديولوجيات التي تهدف إلى تعديل البنية الاجتماعية.
7. تصميم برامج استشارة اجتماعية ونفسية للكشف عن التأثيرات النمطية والسلوكية المحتملة الناتجة عن اعتماد قيم الجندر التي تتعارض مع قيم المجتمع.

8. تعزيز الرقابة على أنشطة الجمعيات النسوية لضمان عدم تحول الجامعة إلى مساحة لنشر مفاهيم تعطل الأدوار الجندرية وتعيد تشكيل الهياكل الأسرية.

المصادر والمراجع:

Marler, Isabel. (2017). Keeping Feminist Demands on the Table at The Human Rights Council. Canada: The Association For Women`s rights In Development(AWID) .

The Editors of Encyclopedia Britannica. (n.d.). Retrieved from Gender Edentity: https://www.britannica.com

أبو زيد، أحمد. (2000). حركات تحرير المرأة من المساواة الى الديمقراطية. مجلة العربي، 494(52)، 65.

الأمم المتحدة. (2011). الجمعية العامة: تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن القوانين التمييزية والممارسات وأعمال العنف ضد الأفراد على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية. جنيف.

الجبري، عزيزة. (2012). دراسة في تاريخنا الإسلامي: كيف وصلنا الى هذا المأزق. تأليف أبو بكر، أميمة، النسوية والدراسات الدينية (الصفحات 199–200). القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة.

الحسنية، سليم. (1998). تنظيم الأسرة فكراً وواقعاً وطموحاً. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

العبد الكريم، فؤاد عبد الكريم. (2005). العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية. الرياض: مجلة البيان.

العنزي، عدنان عبدالله حريش. (2024). العمارة والشمس. مجلة الفكر، 9(4)، صفحة 258.

القاطرجي نهى عدنان. (2006). المرأة في منظومة الأمم المتحدة. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

القاطرجي، نهى. (آذار, 2010). ظاهرة الشذوذ في العالم العربي: الأسباب والنتائج وآليات الحل. مجلة البيان، 271، الصفحات 12–18.

الكردستاني، مثنى أمين. (2004). حركات تحرير المرأة من المساواة الى الجندر. القاهرة: دار القلم للنشر والتوزيع.

المسيري، عبد الوهاب. (2010). قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

بوفوار، سيمون. (2015). الجنس الآخر. (سعيد، سحر، المحرر) سوريا: دار الرجبة.

دوبوتون، آلان ترجمة عبد النبي، محمد. (2018). قلق السعي الى المكانة، الشعور بالرضا أو المهانة. بيروت: دار التنوير.

شرابي، هشام. (1992). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2018–2021). استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة تنفيذها. نيويورك: الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة.

عبد الغني، نجيبة. (2006). الصحة الإنجابية. صنعاء: اللجنة الوطنية للمرأة/ مركز التدريب والتأهيل.

عتريسي، طلال. (2024). الجندر المخادع من المرأة الضحية الى تفكيك المنظومة الأسرية. بيروت: مركز أبحاث العلوم الإنسانية والدينية.

عزّت، هبة رؤوف. (1995). المرأة والعمل السياسي. أميركا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

غامبل، سارة. (2002). النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي. مصر: الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

“Gender and Changes in Muslim Family Relationships”

Abstract:

This study examines the growing influence of gender discourse within university settings and explores how women’s associations—particularly feminist-oriented ones—shape students’ perceptions of gender concepts. Using a descriptive-analytical method and data collected from a sample of 252 female university students, the research compares attitudes toward gender values based on the type of association to which students belong (feminist vs. non-feminist). The findings reveal statistically significant differences between the two groups in both their motivations for joining associations and their levels of exposure to gender-related content in university lectures. Students affiliated with feminist associations reported higher levels of engagement with gender discourse and a stronger adoption of its values, whereas members of non-feminist associations showed more stable, traditional attitudes with limited responsiveness to gender messaging. Correlation analysis further demonstrates a significant positive relationship between exposure to gender content and internalization of gender values among feminist-association members, a pattern absent among non-feminists. The study concludes that feminist associations function as influential channels for promoting gender ideology within universities, potentially challenging established social and family norms. It recommends strengthening critical awareness, regulating gender-focused activities in universities, and supporting alternative educational initiatives that preserve cultural and ethical values.

Keywords: Gender discourse; feminist associations; university students; gender values; social norms; family structure; women’s organizations; gender attitudes; higher education; cultural identity.